الراية
الاثنين 14 المحرم 1435هـ - 18 نوفمبر 2013م - العدد (11517)

أمين عام المنظمة وصف لقاءاته مع المسؤولين بأنها جيدة

العفو الدولية تشيد بانفتاح قطر وحرصها على حقوق الإنسان

الدوحة - قنا: أشادت منظمة العفو الدولية بانفتاح دولة قطر وتجاوبها مع المنظمات المعنية بحقوق الإنسان، واتخاذها خطوات لضمان حقوق العمال المهاجرين وحقوق الإنسان بشكل عام.

جاء ذلك خلال مؤتمر صحفي عقده وفد المنظمة برئاسة أمينها العام السيد سليل شيتي عقب لقائهم مع عدد من المسؤولين القطريين خلال زيارتهم الحالية للبلاد.

ووصف الأمين العام لمنظمة العفو الدولية لقاءاته مع المسؤولين القطريين بأنها كانت جيدة.. وقال:»التقيت خلال زيارتي بعدد من كبار المسؤولين في الدولة، ووجدت منهم استعدادا كبيرا للعمل من أجل حل أية مشكلات تتعلق بحقوق العمال».

وأضاف : «لا بد من الاعتراف بالأمور الإيجابية، فدولة قطر منفتحة على حقوق الإنسان، ويمكن الوصول إليها، رغم أننا في منطقة صعبة والمسؤولون القطريون كانوا منفتحين إزاء ملاحظاتنا، وقد اتخذوا بعض الخطوات إزاء حقوق المهاجرين وحقوق الإنسان»، كما نوه بالعديد من الخطوات التي اتخذت وتصب في مصلحة العمال المهاجرين منها، وجود «مفتشي العمل» لضبط المخالفات وضمان حقوق العمال، وكذلك «المعايير التي تطورها مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع ولجنة كأس العالم 2022 والمتصلة بحقوق العمال الوافدين ورعايتهم، والتي من المقرر أن تطلق في القريب»..إلى جانب وجود المحاكم العمالية ولجنة حقوق الإنسان. وأشار السيد شيتي إلى أن دولة قطر تستضيف ما يزيد على مليون من العمال المهاجرين، وهذا بحد ذاته «مساهمة كبيرة من دولة قطر لدول المنشأ (المصدرة للعمالة) وللعمال أنفسهم ؛ كونهم يتمكنون من إعالة أسرهم وأقربائهم»..غير أنه دعا إلى بذل المزيد من الجهود لمواجهة المشكلات التي يتعرض لها بعض العمال المهاجرين من قبل بعض الشركات التي يعملون فيها.

مصدر بالخارجية:

قطر تولي اهتماماً بالغاً لتعزيز وحماية حقوق الإنسان

الدوحة - قنا: صرّح مصدر مسؤول بوزارة الخارجية، لوكالة الأنباء القطرية» قنا»بأن دولة قطر تولي اهتماماً بالغاً لتعزيز وحماية حقوق الإنسان بها، وذلك من خلال العمل على تكريس هذه الحقوق في التشريعات والقوانين وإنشاء المؤسسات اللازمة لحماية وتعزيز هذه الحقوق، وأنها لا تألو جهداً في سبيل ذلك.

وبشأن التقرير الصادر من منظمة العفو الدولية فيما يتعلّق بقطاع البناء في قطر، أشار المصدر إلى أنه بتاريخ 3 اكتوبر الماضي تمّ تعيين شركة المحاماة الدولية (DLA) لإجراء مراجعة شاملة ومستقلة حول هذا الموضوع.

وأضاف: الجهات المختصة بالدولة طلبت من شركة المحاماة الدولية (DLA) إضافة تقرير منظمة العفو الدولية إلى الموضوعات والأدلة التي تنظر فيها الشركة في إطار المراجعة المستقلة التي تقوم بها حالياً حول وضع العمالة الأجنبية في قطر.

لجنة في مجلس الوزراء لدراسة قانون الكفالة .. د. علي المري لـ«الراية»:

تعديلات تشريعية لتجريم عدم دفع رواتب العمال قريباً

كتب - أنور الخطيب:

كشف د. علي صميخ المري رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان عن تطور التشريعات القطرية المتعلقة بحماية حقوق العمال، لافتا الى اعتزام الحكومة ادخال تعديلات على قانون العمل تقضي بتجريم عدم دفع رواتب العمال وهي من ضمن التشريعات التي تعتزم الحكومة اتخاذها قريبا.

وأعلن عن أن هناك لجنة مشكلة في مجلس الوزراء تقوم بدراسة قانون الكفالة.

وحول التقرير الصادر عن منظمة العفو الدولية «أمنستي» فيما يتعلق بقطاع البناء في قطر أكد د. المري ان الإشكاليات التي يتحدث عنها التقرير لا تتعلق بدولة قطر بل بالدول المستقبلة للعمالة بشكل عام.

وقال د. المري في تصريحات خاصة لـ«الراية» ان التقرير أشار أيضا الى ان العديد من الإشكالات التي تتعرض لها العمالة الوافدة مصدرها الدول المصدرة لعمالة لافتا الى تقرير منظمة العفو الدولية عن وضع العمال في نيبال حيث وثقت المنظمة الانتهاكات التي تقوم بها بعض شركات توظيف العمالة النيبالية وذلك في تقريرها «وعود كاذبة.. العمال النيباليون في الخارج عرضة للاستغلال والعمل بالسخرة» وخلص التقرير إلى أن بعض شركات التوظيف تستخدم أساليب التحايل والخداع لاستغلال العمال وإجبارهم على العمل بالسخرة في دول الخليج وفي ماليزيا داعيا الحكومة النيبالية الى تحسين حماية العمال النيباليين في الخارج.

د. علي صميخ المري

تقرير «العفو» أشاد بتعاون قطر .. والانتهاكات مسؤولية شركات دولية

وأكد ان التقرير تحدث عن حدوث بعض الانتهاكات لحقوق العمال يقوم بها غير القطريين ومنها انتهاكات قامت بها سيدة أوروبية، لافتا إلى أن معظم الملاحظات التي أوردها التقرير تتحدث عن مسؤولية شركات دولية كبيرة تقوم بالمشاريع في قطر حيث تتعاقد مع شركات صغيرة أو متوسطة الحجم وتتقاعس في بعض الأحيان عن ضمان عدم تعرض العمال للاستغلال.

وأشار الى حرص الحكومة القطرية وجميع الجهات المسؤولة واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان على التعامل بشفافية مع هذه القضية مشيرا إلى أن تقرير منظمة العفو الدولية قد أشاد بالتعاون الكبير الذي أبدته الحكومة القطرية مع فريق اللجنة حيث عقد باحثو اللجنة ما لا يقل عن 14 اجتماعا مع ممثلين للحكومة بما في ذلك ممثلون لوزارات الخارجية والداخلية والعمل.

وأشار الى أن إطلاق تقرير منظمة العفو الدولية لتقريرها عن قطاع البناء في قطر من الدوحة يؤكد على الشفافية الكبيرة التي تتعامل بها قطر مع هذه القضية ويؤكد انه أيضا انه لا يوجد لديها ما تخفيه بهذا الصدد.

التقى مدير منظمة العمل العربية

وزير العمل يجتمع بالأمين العام لمنظمة العفو الدولية

الدوحة - قنا : اجتمع سعادة الدكتور عبدالله بن صالح الخليفي، وزير العمل والشؤون الاجتماعية، أمس مع السيد أحمد محمد لقمان المدير العام لمنظمة العمل العربية.

تم خلال الاجتماع بحث سبل زيادة التعاون بين وزارة العمل والشؤون الاجتماعية والمنظمة، وتطوير العمل العربي المشترك، كما تناول اللقاء عددا من القضايا ذات الاهتمام المشترك.

حضر الاجتماع عدد من كبار المسؤولين بوزارة العمل والشؤون الاجتماعية والوفد المرافق للأمين العام لمنظمة العفو الدولية.

المرافق للمدير العام لمنظمة العمل العربية.

كما اجتمع سعادة الدكتور عبدالله بن صالح الخليفي أمس مع سعادة السيد سليل شتي الأمين العام لمنظمة العفو الدولية، حيث تم بحث الأنشطة التي تقوم بها المنظمة والقضايا العمالية الراهنة، وجهود الدولة لحماية حقوق العمال، والإجراءات المتخذة لتعزيز هذه الحقوق، كما تم بحث العديد من القضايا ذات الاهتمام المشترك.

حضر الاجتماع عدد من كبار المسؤولين بوزارة العمل والشؤون الاجتماعية والوفد المرافق للأمين العام لمنظمة العفو الدولية.

الوزير الأول الجزائري يلتقي سفيرنا

الجزائر - قنا : التقى دولة السيد عبد المالك سلال الوزير الأول بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية أمس مع سعادة السيد إبراهيم بن عبدالعزيز السهلاوي سفير دولة قطر لدى الجزائر.

وتناول اللقاء العلاقات الأخوية القائمة بين البلدين الشقيقين وسبل تطويرها.

وتمنى الوزير الأول الجزائري لسعادة السفير التوفيق والنجاح في أداء مهامه، مؤكداً تقديم كل الدعم للارتقاء بالعلاقات الثنائية بين دولة قطر والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

930 عضواً يحق لهم التصويت

فتح باب الترشح لانتخابات مجلس هيئة التدريس بالجامعة

كتبت هناء صالح الترك:

أعلنت اللجنة المشرفة على انتخابات الدورة الرابعة لمجلس أعضاء هيئة التدريس بجامعة قطر عن فتح باب الترشح لعضوية المجلس الجديد، اعتبارا من امس الاحد وحتى نهاية دوام الاربعاء 27 نوفمبر الجاري.

وستسفر الانتخابات المرتقبة، في الأول من ديسمبر القادم، عن انتخاب 28 عضوا، يمثلون مختلف أقسام الجامعة الاكاديمية، ومن ثم سينتخب الأعضاء في انتخابات داخلية، رئيس المجلس، ونائب الرئيس، وأمين السر، وسيبدأ قبول طلبات الترشيح عن طريق النماذج الإلكترونية، كما سيكون التصويت في الانتخابات إلكترونيا.

وأوضح بيان صدر عن الجامعة امس ان مجلس هيئة التدريس هو هيئة منتخبة من اعضاء هيئة التدريس بجامعة قطر ويختص المجلس بالشؤون الأكاديمية، ويعمل كهيئة استشارية لنائب رئيس الجامعة للشؤون الأكاديمية، فيما يتعلق بالبرامج الأكاديمية وشؤون أعضاء هيئة التدريس والجودة الأكاديمية.

ومن أبرز الشروط الواجب توافرها في أعضاء هيئة التدريس المتقدمين لعضوية المجلس، أن يكون قد مضى عليه عام اكاديمي في جامعة قطر، وأن لا يكون ذا منصب إداري، وأن ينتمي إلى وحدة انتخابية (قسم اكاديمي أو البرنامج التأسيسي)، وأن يكون عضو هيئة التدريس بدرجة أستاذ، أو أستاذ مشارك، أو أستاذ مساعد بالنسبة للأقسام الاكاديمية.

ويعقد مجلس أعضاء هيئة التدريس اجتماعات دورية في كل فصل دراسي، ويتكون مجلس أعضاء هيئة التدريس من عدة لجان دائمة، من أهمها لجنة شؤون أعضاء هيئة التدريس، ولجنة الشؤون الاكاديمية، ولجنة العلاقات العامة، ولجنة البحث العلمي، بالإضافة الى اللجان المؤقتة.

كما يقوم أعضاء مجلس هيئة التدريس بالمشاركة في عدد من اللجان على مستوى الجامعة، وللمجلس جهاز اداري مستقل وميزانية مستقلة، تتبع مكتب نائب رئيس الجامعة للشؤون الاكاديمية.

وأكد د. مازن حسنة نائب رئيس الجامعة للشؤون الاكاديمية انه خلال السنوات الماضية كان لمجلس أعضاء هيئة التدريس دور مميز، في تقديم الاستشارات، وإبداء الآراء الصائبة، حول مختلف القضايا الاكاديمية في جامعة قطر، الامر الذي انعكس إيجابا على التعليم الجامعي، والبحث العلمي.

وأوضح أن مجلس هيئة التدريس عمل بجد، لإعداد مقترحات من شأنها تمكين إدارة الجامعة من تطوير سياسات تسهم في دعم وتحسين مهام الجامعة الأكاديمية.

وقال د. رجب الإسماعيل رئيس اللجنة المشرفة على انتخابات مجلس هيئة التدريس: تمتاز انتخابات المجلس بالشفافية، وأيضا بالدقة، من خلال الترشيح عبر نماذج إلكترونية، وأيضا التصويت عبر نظام إلكتروني متطور، مشيرا إلى أن نحو 930 عضو هيئة تدريس يحق لهم التصويت في الانتخابات المقبلة، لانتخاب أعضاء المجلس، من بين المتقدمين للترشح.

ولفت إلى أن الفترة الخاصة بالتقدم للترشيح تنتهي في 27 نوفمبر الجاري، فيما سيكون اليوم الانتخابي في الأول من ديسمبر، ومن ثم ستعلن النتائج في اليوم الثاني مباشرة، حيث ستبدأ فترة تلقي الطعون، قبل إعلان النتائج النهائية لعضوية المجلس.

ندوة عن أعمال ابن الهيثم وفكره

الدوحة - الراية : نظم مركز محمد بن حمد آل ثاني لإسهامات المسلمين في الحضارة ندوة علمية بعنوان «العالم الموسوعي الحسن بن الهيثم» : أعماله وأفكاره واهتمامه بالحضارة الإنسانية وإسهامه في بنائها» وذلك بمركز طلاب جامعة حمد بن خليفة بالمدينة التعليمية.

واستضاف المركز الأستاذ الدكتور أحمد فؤاد باشا، الحاصل على جائزة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز العالمية للترجمة في العلوم الطبيعية، وجائزة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي في مجال التراث العلمي العربي والإسلامي، وهو صاحب إنتاج علمي غزير في مجال الفيزياء.

استهلت الندوة الأستاذة الدكتورة عائشة المناعي، مدير مركز محمد بن حمد آل ثاني لإسهامات المسلمين في الحضارة، بكلمة ترحيبية بينت فيها دور المركز في تأصيل العلوم العربية الإسلامية، وتوثيقه للمصطلحات العلمية التي تستخدم في تحقيق المخطوطات العلمية التراثية.

كما أشارت إلى أن الدراسة والبحث في المخطوطات قد أسهمتا في التعرف على رواد الحركة العلمية من العلماء المسلمين الأوائل، من أمثال الحسن بن الهيثم، أو «أمير النور» كما لقبه العلماء.

ومن جانبه، أعرب الدكتور أحمد فؤاد باشا عن سعادته بالحديث عن ابن الهيثم، لأنه يعتبر عبقري الحضارة الإسلامية، وقدم للبشرية أعظم هدية، هي المنهج العلمي، كلمة السر للتقدم العلمي.

وقال : مثل هذه اللقاءات يجب أن لا تكون في حدود الموضوع المطروح، إذ لا بد من وضعها في إطارها العام الذي يخدم حالتنا العلمية الراهنة، إذ يعز علينا أن نتحدث عن الماضي فقط، ونستخدم أمجاد الماضي لنتحدث ونتسلى بأوقات فراغنا، وللتبجح والافتخار بأننا أول من فعل، بينما العالم قد تجاوز هذا بكثير، ونحن ما زلنا للأسف نزداد تأخراً يوماً بعد يوم.

المعارضة السورية تبحث بالدوحة مرحلة ما بعد الأسد

الدوحة - الراية: انطلقت صباح أمس فعاليات ندوة تبحث خطة التحول الديمقراطي في سوريا نظمها المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بحضور أبرز شخصيات المعارضة السياسية .. ناقشت الجلسة الافتتاحية بنود وتوصيات وثيقة مرجعية حول موضوع الندوة أعدها المركز السوري للدراسات السياسية والإستراتيجية، تهدف إلى رسم صورة عما سيكون عليه البلد بعد سقوط نظام بشار الأسد، بالتزامن مع الدعوة إلى توحيد صفوف المعارضة ضمن هيكل جديد يضمن سرعة استعادة زمام المبادرة على الميدان.

وقال المدير التنفيذي للمركز السوري رضوان زيادة إن وثيقة التحول الديمقراطي التي تم إطلاقها، تقدم تصورا شاملا لسوريا المستقبل في مناحي الحياة السياسية والتشريعية والاقتصادية وغيرها .. مضيفا أن هذه الوثيقة تشكل مشروعا متكاملا يشمل تطوير عمل المعارضة في مواجهة نظام الأسد وطريقة إدارة المرحلة الانتقالية، وصولا إلى وضع أطر واضحة لدولة سورية تتسع لكل السوريين بالاستناد إلى حد أدنى من التوافقات.

وأكد الحاجة الماسة إلى تدارس خطة التحول الديمقراطي وتحديد سبل ترجمة الأفكار إلى واقع على الأرض، مشيرا إلى أن سوريا قطعت الشوط الأول وهي في منتصف المرحلة الانتقالية، وليس هناك مجال لتعود أدراجها إلى أحضان نظام الرئيس بشار الأسد.

تناقش الندوة مضمون وثيقة «خطة التحول الديمقراطي في سوريا» بالتفصيل على مدار يومين تعقد خلالها ست جلسات لتسليط الضوء على شكل النظامين السياسي والانتخابي والجيش الوطني، وإعادة هيكلة الأجهزة الأمنية وإعادة الإعمار والإصلاح الاقتصادي، وكيفية كتابة الدستور.

وقال زيادة إن هذه الوثيقة ستشكل رؤية المعارضة السورية في مؤتمر جنيف2، بعدما حصلت على الدعم من قبل الائتلاف الوطني لقوى المعارضة، كما أنها ستمثل أيضاً خطة عمل الحكومة المؤقتة التي شكلتها المعارضة السورية.

من جهته أكد الرئيس السابق للمجلس الوطني السوري برهان غليون أن المواجهة على الميدان لم تعد سورية، بل تحولت إلى حرب إقليمية ذات بعد طائفي أدت إلى فقدان المعارضة والسوريين كافة القدرة على اتخاذ القرار، لافتا إلى دخول أطراف أجنبية على الخط في الميدان، في إشارة إلى إيران وحزب الله. ورأى أن التحدي الأكبر يكمن في كيفية استعادة السوريين لقرارهم الوطني تمهيدا لاستعادة ملكيتهم لوطنهم.

وشدد على ضرورة إعادة بناء المعارضة على أسس جديدة تضمن استعادة زمام المبادرة في الميدان الذي يتحكم فيه الآن من يملك السلاح، بالإضافة إلى بلورة إستراتيجية إقليمية وليس سورية لمواجهة نظام الأسد.